

Distr.: General
7 October 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٣

١٥-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩،
المقدمة عن طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

- ١ - منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية ٢
- ٢ - المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري ٧
- ٣ - حفظ الطبيعة ٩
- ٤ - مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب ١٢
- ٥ - مؤسسة العمل الجماعي من أجل الوحدة العالمية ١٦



١ - منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية*

(منح المركز الاستشاري العام في عام ١٩٩٦)

منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية (المنتدى) هيئة تنسيق تابعة للجنة الوطنية للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية من ٢١ بلدا من بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويعمل المنتدى منذ عام ١٩٨١ بهدف تثقيف وإشراك البرلمانيين في المسائل المتصلة بالسكان والتنمية من قبيل التنمية المستدامة، والبيئة، والأمن الغذائي، والمياه، ووضع المرأة وعلاقته بمسائل السكان والصحة الإنجابية، وذلك بهدف تشجيع التعاون فيما بين البرلمانيين وشركائهم ومؤسساتهم في جميع بلدان آسيا على وضع واستخدام وتقاسم البيانات والمعلومات ونتائج البحث والخبرة الفنية والخبرات المتعلقة بالسكان والتنمية.

وللمنتدى مكاتب في تايلند والفلبين وفيت نام وماليزيا والهند واليابان يعمل فيها موظفون لكل الوقت وتعمل عن كثب مع برلمانات المنطقة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم المالي إلى المنتدى، كما مول المشاريع الخاصة كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة روكفلر والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وحكومة فنلندا والوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وإدراكا من حكومة اليابان لأهمية وفعالية أعمال المنتدى فقد خصصت صندوقا استثماريا بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يخصص لأنشطة البرلمانيين.

العضوية

أستراليا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، جمهورية كوريا، ساموا الغربية، سري لانكا، الصين، الفلبين، فيجي، فيت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، ماليزيا، منغوليا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

بلدان مشاركة أخرى

الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، بوتان، تركمانستان، تونغغا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، طاجيكستان.

* يصدر التقرير دون تحريره رسميا.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

يقيم المنتدى علاقة عمل وثيقة جدا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما يعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية. ويتعاون المنتدى أيضا تعاونًا وثيقًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وينفذ المنتدى خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال إشراك الممثلين المنتخبين.

الإجراءات المتخذة تنفيذًا لقرار الأمم المتحدة

يعمل المنتدى على تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

التشاور والتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة

لم يجز المنتدى مشاورات مع مسؤولين من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكنه يجري مشاورات وثيقة ويتعاون تعاونًا وثيقًا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يعد المنتدى أي ورقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه أدلى ببيانات في عدة اجتماعات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما فيها منتدى لاهاي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية باستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات.

الإجراءات الاستشارية والفنية

نظم المنتدى منتدى برلمانيا دوليا وعدة اجتماعات إقليمية ووطنية للبرلمانيين المعنيين بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعبئة الموارد لذلك الغرض.

البرامج الدولية

- نظم المنتدى، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات البرلمانيين الأخرى اجتماعات البرلمانيين الدولية المعنية بالأمن الغذائي والسكان والتنمية في جنيف في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وحضر الاجتماع ٧٥ من البرلمانيين ووكالات الأمم المتحدة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة المالية.

- ونظم المنتدى، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات البرلمانيين الدولية والإقليمية الأخرى، المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني باستعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في لاهاي في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. واستضاف برلمان هولندا هذا الحدث. وحضره ما يربو على ٣٠٠ من البرلمانيين. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية وحكومة فنلندا مساعدات مالية.
- ونظم المنتدى، بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان، عددا من الحلقات الدراسية والاجتماعات المعنية بالدعوة للبرلمانيين على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إشراك البرلمانيين في المسائل المتصلة بالسكان والتنمية من قبيل المياه والأمن الغذائي والبيئة والتنمية المستدامة.

البرامج الإقليمية

- نظمت الجمعية العامة الخامسة في كانبيرا، أستراليا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وحضرها ٩٦ من البرلمانيين من ٢٥ بلدا.
- ونظم المنتدى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، اجتماعا مشتركا بين الأقطار للبرلمانيين والمتخصصين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ومثل هذا الاجتماع نقطة بداية للحلقات الدراسية المعنية بالدعوة للبرلمانيين على الصعيد الوطني.
- ونظمت الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة عشرة للبرلمانيين المشتركة بين الرابطة الآسيوية للسكان والتنمية والمنتدى المعنية بموارد المياه والسكان والتنمية في كوبي، اليابان، في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧.
- ونظمت رابطة البرلمانيين الهندية المعنية بالسكان والتنمية، بالتعاون مع المنتدى، حلقة دراسية إقليمية للبرلمانيين المعنية بموارد المياه والسكان في المبنى الملحق بدار البرلمان في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
- وعقدت الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة عشرة للبرلمانيين المشتركة بين الرابطة الآسيوية للسكان والتنمية والمنتدى المعنية بالأمن الغذائي والمساواة الاجتماعية بين الجنسين في نيودلهي، الهند، في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والحلقة الدراسية

الخامسة عشرة للبرلمانيين المعنية بـ "ما بعد منتدى لاهاي" في سيول، كوريا في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

- ونظمت لجنة البرلمانيين بسري لانكا المعنية بالسكان والتنمية، بالتعاون مع المنتدى، مؤتمرا إقليميا للبرلمانيين من جنوب آسيا معنيا بالسكان والتنمية في كولومبو في ٦ و ٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- ونظمت لجنة منغوليا للبرلمانيين المعنية بالسكان والتنمية مؤتمرا دون إقليمي للبرلمانيين معنيا بالسكان والتنمية لبلدان رابطة الدول المستقلة وبلدان الشرق الأقصى في أولان باتور، منغوليا، في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- وعقد الاجتماع الآسيوي دون الإقليمي للبرلمانيين المعني بالفقر والغذاء والتنمية في كوالالمبور، ماليزيا، في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
- وعقدت الجمعية العامة السادسة للمنتدى المعنية بالسكان الآسيويين في الألفية القادمة في نيجاتا، اليابان، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وانتخبت هذه الجمعية العامة أيضا أعضاء المكتب الجدد للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

تبادل الزيارات والزيارات لأغراض الدراسة

نظم المنتدى، بالتعاون مع مؤسسة روكفلر والشركاء في التنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، زيارة لأغراض الدراسة لعشرة أعضاء برلمان من استراليا ونيوزيلندا إلى تايلند وفييت نام في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ لتقديم معلومات مباشرة بشأن السكان وحالة الصحة الإنجابية والبرامج المتصلة والاحتياجات إلى مزيد من المساعدة. وقد ساعدت هذه الزيارة البرلمانيين من استراليا ونيوزيلندا على إثارة مسائل في برلمانهم والمطالبة بتخصيص مزيد من الموارد.

- ونظمت أيضا مع البرلمان الكندي زيارة مماثلة لأغراض الدراسة قام بها برلمانيون من كندا بزيارة تايلند وفييت نام واليابان في الفترة من ٣ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد دفعت هذه الزيارة البرلمانيين من كندا إلى العمل مع حكومتهم على تخصيص الموارد لبرامج السكان والصحة الإنجابية.
- وزار البرلمانيون من سري لانكا وفييت نام البرامج الناجحة في تايلند.

تعبئة الموارد

- يعمل المنتدى مع البرلمانيين من اليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها من بلدان أوروبا المانحة من أجل زيادة الدعم المقدم إلى برامج السكان من بلدانهم.

الدعم المقدم إلى الجماعات الإقليمية الأخرى

- أصبح المنتدى جهة تنسيق للأنشطة الدولية. وبالإضافة إلى تنظيم اجتماعات البرلمانيين الدولية قدم المنتدى الدعم أيضا لتطوير رابطة البرلمانيين الكنديين المعنية بالسكان والتنمية، وفريق نيوزيلندا للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية، ومنتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعني بالسكان والتنمية.

٢ - المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٦)

أولاً - خلال الأيام ١٦ و ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نظم المعهد في تيغوسيغالبا (هندوراس) "الأيام الإيبيرية الأمريكية السادسة والعشرين لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري"، بمساعدة مندوبين من الإدارة العامة والجامعات وشركات الطيران وما إليها من بلدان شبه الجزيرة الإيبيرية وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا. وقد وضعت استنتاجات بشأن المواضيع التالية:

- حالة اندماج شركات الطيران التجاري لأمريكا الوسطى، وذلك من منظور السياحة.

- النتائج القانونية المترتبة على سرقة الإشارات التي ترسلها السواتل.

- تحويل المطارات وخدمات الملاحة الجوية إلى القطاع الخاص.

- أمن الطيران ضمن الإطار القانوني لمنظمة الطيران المدني الدولي.

وُبلّغت هذه الاستنتاجات إلى الحكومات والمنظمات الدولية المهمة مثل لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني ومنظمة الطيران المدني الدولي.

ثانياً - وخلال الأيام ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، نُظمت في سلفادور دي باهيا (البرازيل) "الأيام الإيبيرية الأمريكية السابعة والعشرين لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري". وحضرها حوالي ٥٠٠ شخص من ١٦ بلداً من بلدان شبه الجزيرة الإيبيرية وأمريكا اللاتينية. وكان من بين المواضيع التي نُوقشت الضرر المعنوي، وتأمين الملاحة الجوية والمطارات، ونظم المسؤولية المدنية، والأعمال القانونية والمتعلقة بالموظفين الدوليين والاعتراف بتسجيل الطائرات والاتصالات بالسواتل.

وقد أُرسلت الاستنتاجات كالعادة إلى الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً - وخلال الأيام ١٤ و ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عقدت في لشبونة (البرتغال) اجتماعات بشأن المواضيع التالية:

- جوانب القانون العام في عملية تحويل المطارات إلى القطاع الخاص.

* يصدر هذا التقرير دون تحريره رسمياً.

- التأمين ضد المسؤولية تجاه الغير في عمليات المطارات.
- جوانب محددة ملموسة لحرية التنافس في مجال النقل الجوي.
- المسؤولية المدنية لشركات الطيران حيال القواعد التنظيمية الجديدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- النقل الجوي الدولي بخلاف البضائع.
- وقد أرسلت الاستنتاجات كالعادة إلى الحكومات والمنظمات الدولية.
- رابعا - وخلال الأيام ١٢ و ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عقدت في مدينة بنما (جمهورية بنما) اجتماعات بشأن المواضيع التالية:
 - التحالفات بين شركات النقل الجوي وحدوثها في أمريكا اللاتينية.
 - الظروف العامة للنقل الجوي مع اعتبار خاص للأنظمة المشتركة.
 - الثقة في النقل الجوي وفقا لاتفاقية وارسو المنقحة، التي أقرتها اللجنة القانونية لمنظمة الطيران المدني الدولي في أيار/مايو ١٩٩٩.
 - حل الخلافات المتعلقة بالأنشطة الفضائية.
- وقد أرسلت الاستنتاجات إلى حكومات البلدان الإيبيرية الأمريكية وكذلك إلى المنظمات الدولية المهمة مثل لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني ومنظمة الطيران المدني الدولي.
- وفي بنما، وبالتزامن مع المؤتمر التاسع والعشرين، وقع هذا المعهد اتفاقات للتعاون مع المنتدى الدولي لأنصار السياحة والسفر، ومعهد البلدان الأمريكية للطيران المدني.
- وشارك المعهد في اجتماعات لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني إلى جانب اجتماعات رابطة أمريكا اللاتينية لقانون الملاحة الجوية والفضاء ومنظمات أخرى تتعلق بقانون الملاحة الجوية والفضاء.

٣ - حفظ الطبيعة*

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

يقدم هذا التقرير معلومات عن الأعمال التي قامت بها منظمة حفظ الطبيعة خلال السنوات الثلاث الماضية مع هيئات الأمم المتحدة ووكالات متخصصة أخرى. فقد اشتركت منظمة حفظ الطبيعة في كثير من الأعمال مع الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحضرت اجتماعات وقدمت الدعم للشركاء وبذلت جهوداً مشتركة على عدة صعد. وتتمثل مهمة منظمة حفظ الطبيعة في صون النباتات والحيوانات والتجمعات الطبيعية التي تمثل تنوع الحياة على الأرض عن طريق حماية الأراضي والمياه التي هي بحاجة إليها للبقاء.

وتعاونت منظمة حفظ الطبيعة مع العديد من هيئات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى وحضرت طائفة متنوعة من اجتماعات الأمم المتحدة. فقد حضر ممثلو المنظمة على سبيل المثال اجتماع الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن البروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء البرية المتمتعة بحماية خاصة الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٩ في هافانا بكوبا، وكذلك في مؤتمر الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء البرية المتمتعة بحماية خاصة في كينغستون بجامايكا في شباط/فبراير ٢٠٠٠. كما دُعيت المنظمة لتقديم عرض خاص لخطتها لتحديد الأولويات البحرية من الناحية البيئية الإقليمية الخاصة بمنطقة البحر الكاريبي الوسطى خلال عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار، التي جرت في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠. ومن بين الأمثلة على مشاركة منظمة حفظ الطبيعة في الأنشطة المرتبطة بالأمم المتحدة ما يلي:

(١) عقد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتدريب أعضاء رابطة مديري المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي في موقع باركه دل إيسته في الجمهورية الدومينيكية. والغاية من برنامج تدريب المدربين هي أساساً إقامة إطار لمديري المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي القادرين على وضع وتنفيذ برامج تدريبية جيدة تفضي في نهاية الأمر إلى تحسين إدارة المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي. وقد اختارت وحدة التنسيق الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركين فيها على أساس الخبرة في

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

التدريب والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المناطق البحرية المحمية، فضلاً عن الالتزام بأنشطة التدريب القطرية كمتابعة لبرنامج تدريب المدربين.

وقد حضر البرنامج ١٥ مديراً من مديري المناطق البحرية المحمية من ٨ بلدان (هي الجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا) اختارهم وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢) وساعد ممثلو منظمة حفظ الطبيعة على وضع دليل التمويل لمديري المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي الذي يشترك في نشره حالياً بين منظمة حفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣) حصلت منظمة حفظ الطبيعة على منحة متوسطة (٧٥٠ مليون دولار) من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - صندوق البيئة العالمية لفائدة ٦ بلدان (إكوادور وباراغواي وبنما وبوليفيا وبيرو وكولومبيا). والهدف من هذا المشروع تنشيط عملية اتخاذ القرار المستند إلى العلم واتخاذ إجراءات لحفظ الطبيعة بشأن بدائل إدارة المناظر الطبيعية في خمس مناطق بيئية هامة في أمريكا اللاتينية. ولبلوغ هذه الغاية، سيدعم المشروع الأنشطة الآتية:

(أ) تجميع معلومات حيوية عن حالة التنوع البيولوجي والأخطار المحدقة به (بأشكال متنوعة منها الخرائط المتخصصة وصور السواتل وقواعد البيانات الإيكولوجية والبيولوجية والاجتماعية الاقتصادية)؛

(ب) واستخدام البيانات المجمعة لتحديد أولويات المحاللات الحيوية بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي في كل منطقة هامة من الناحية البيئية؛

(ج) ووضع خطط لإدارة المناظر الطبيعية لموقع أو موقعين من كل منطقة هامة من الناحية البيئية. وتقديم معلومات مفصلة تمكن واضعي السياسات العامة من اتخاذ القرار بناء على حدود مقترحة للأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، والتقسيمات الجغرافية السياسية (الولايات والمقاطعات وغير ذلك)، والطرق السريعة والمراكز السكانية والأخطار المحتملة وغير ذلك. ولذا فإن هذا المشروع سيوفر المعلومات الأساسية والحيوية اللازمة للقيام بعمل من أجل حفظ الطبيعة.

(٤) تساعد منظمة حفظ الطبيعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالجزء بء، إعداد اقتراح بتقديم منحة من صندوق البيئة العالمية لفائدة منطقة البحر الكاريبي الوسطى بشأن إدارة المناطق البحرية والساحلية.

(٥) أيدت منظمة حفظ الطبيعة اشتراك المنظمات غير الحكومية في مشاورات هذه المنظمات مع صندوق البيئة العالمية قبل كل اجتماع للمجلس التنفيذي لصندوق البيئة العالمية (من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩). وقُدمت الأموال لما يزيد على عشرة منظمات غير حكومية، معظمها من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لحضور هذه الاجتماعات والوقوف على قضايا صندوق البيئة العالمية وإجراءاته.

(٦) تعمل المنظمة مع اليونسكو ومؤسسة الأمم المتحدة على إيجاد الطرق التي يمكن بواسطتها للمواقع الطبيعية المصنفة ضمن التراث العالمي أن تتلقى قدرا من الدعم المالي والتقني أكبر بكثير من مستواه الحالي.

وثيقة قدمها:

راندل كورتس، مدير السياسة الدولية ومالية حفظ الطبيعة

٤ - مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب*

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

منحت مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦. ويرد في الصفحات التالية وصف لمهمة مبادرة الشمال والجنوب وأنشطتها والبلدان التي تمارس فيها عملياتها والجهود المشتركة التي تبذلها بالاقتران مع هيئات ومبادرات مختلفة لها صلة بالأمم المتحدة في داخل الولايات المتحدة وفي البلدان التي تعمل فيها المبادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتأمل مبادرة الشمال والجنوب في أن تتمكن من مواصلة الاستفادة من العلاقة القوية التي تتمتع بها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

مقدمة

تتمثل مهمة مبادرة الشمال والجنوب في إنشاء صناديق محلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع، وهي آلية مستخدمة على نطاق واسع ومقبولة في أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيهما. وتصمم هذه الصناديق المحلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع على نحو يمكن أن تصبح فيه بمثابة قوة محركة دائمة للنمو عن طريق تعزيز تنظيم المشاريع الحرة، ودعم تطوير قطاع خاص متنوع، وإيجاد فرص عمل، والحد من البطالة في الوقت الذي تدر فيه بآن معائدات من الاستثمارات الموظفة. ويختار الممولون ومتلقو الأموال على حد سواء في الإجابة على سؤال أساسي وهو كيف يمكن تأمين الأموال اللازمة لاستدامة الاستراتيجيات الإنمائية. فالاحتياجات من الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفقر بلدان العالم تتجاوز مصادر التمويل التقليدية مثل أسواق رأس المال التقليدية الموجودة على الصعيدين الوطني والدولي، والمعونة الدولية، والقروض الإنمائية المتعددة الأطراف، والتبرعات المقدمة من الجهات الخيرية. ومن المحتم إيجاد موارد وآليات مالية وشراكات جديدة وتطويرها لزيادة الثروة والارتقاء بمستويات المعيشة في البلدان النامية باعتبار أن الطلب على رأس المال يتجاوز إلى حد كبير حالات العرض من رأس المال.

وتوفر الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات الناشئة أكبر فرص عمل للفئات المنخفضة الدخل والمحرومة والأقليات. وتتسم هذه الأعمال التجارية بالمرونة

* يصدر هذا التقرير دون تحريره رسمياً.

من حيث الإنتاج وتنطوي على إمكانية إتاحة فرص للتدريب على المهارات التنظيمية وتوفير علاقات شخصية غنية. وتفضي ملكية سكان مجتمع محلي ما لمشروع تجاري صغير أو متوسط الحجم إلى اتخاذ قرارات اقتصادية على صعيد المجتمع المحلي وزيادة استقرار العمالة فيه وتحسين التنمية المجتمعية.

وقد عملت مبادرة الشمال والجنوب منذ إنشائها في عام ١٩٩١، بالاقتران مع الشبكة الدولية من شركائها ومساعدتها ومتطوعيها المهنيين والرأسماليين الناجحين على تخفيض البطالة والحد من الفقر من خلال التمكين الاقتصادي في الجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية. وتستهدف مبادرة الشمال والجنوب من وراء عملها على تعزيز الصناديق المحلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع وتطويرها وتنفيذها، تمكين الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من أن تصبح قادرة على الاكتفاء الذاتي وأن تحني في الوقت نفسه أرباحها تعود بالفائدة على المجتمع المحلي ككل. ويوفر الشركاء المحليون الدور القيادي في الشروع بالصناديق المحلية لتوفير رأس المال اللازم فيما تقوم مبادرة الشمال والجنوب بدور حفاز واستشاري وترويجي وداعم في العملية. واستخدام مبادرة الشمال والجنوب لشبكة عالمية من المعارف والموارد والخبرات الفنية يمكنها من إبقاء تكاليفها التشغيلية منخفضة قياساً مع الناتج. كما تستخدم مبادرة الشمال والجنوب خبراتها في مجال التمكين وبناء القدرات من خلال تنقيف أصحاب المشاريع الحرة المحليين فضلاً عن التشجيع على إرساء الأساس القانوني اللازم والبرامج التشريعية اللازمة لوجود الصناديق المحلية لتوفير رأس المال اللازم لمشاريع ونجاحها. وتعمل مبادرة الشمال والجنوب على تحصيل نوعين من الدعم هما: رأس مال للاستثمار الاجتماعي من أجل إنشاء الصناديق المحلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع وتوسيع نطاقها، ودعم تشغيلي عام لتوفير الدعم التقني والإداري للصناديق وإتاحة الفرصة أمام المبادرات التعليمية والرامية للإصلاح القانوني للتشجيع على إنشاء صناديق محلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع كآلية للتنمية الاجتماعية، والترويج لقبولها على أوسع نطاق ممكن.

ومنذ أن قَبِلَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب في عام ١٩٩٦، اتسع نطاق العضوية الجغرافية فيها ليشمل الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو وجنوب أفريقيا وزمبابوي وليسوتو والمكسيك وموزامبيق. وإضافة إلى توسعها على النطاق العالمي، ارتبطت مبادرة الشمال والجنوب مع معهد سينيرغوس (9 East 69 Street, New York, N.Y, 10021، الهاتف 212-517-4900، الفاكس

Website: <http://www.Synergos.org>، email: Synergos@Synergos.org، 212-517-4815

وهذا المعهد هو عبارة عن منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري قامت بعدة مشاريع في أمريكا اللاتينية في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

الاشتراك في اجتماعات الأمم المتحدة والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة وغير ذلك من الأنشطة

قدمت مبادرة الشمال والجنوب المساعدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشاريع من قبيل المشروع رقم ARG/97/0291 "تعزيز إنشاء صناديق لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الصغيرة". وقد وُضع هذا البرنامج بهدف توليد فرص عمل والقضاء على الفقر من خلال إنشاء صناديق لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الصغيرة على أمل تحسين الأوضاع الاقتصادية الإجمالية للقطاعات المنخفضة الدخل إضافة إلى رفع مستوى معيشتها. والنجاح الذي حققه هذا البرنامج جعل منه تجربة مفيدة للتعليم من شأنها أن تدر عوائد عالية لعدة سنوات قادمة.

والمشروعان اللذان أقيما فيما بعد FO/ARG/99/002/A و FO/ARG/99/003/A كانا استمرارا لعملية التعلم اللازمة لإقامة صناديق محلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع في بلدان مثل الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو. وقضت مبادرة الشمال والجنوب ثلاث سنوات من العمل المكثف (١٩٩٨-٢٠٠٠) ما بين سفر وتعلم ونشر خبراتها على أمل أن تتمكن من تجميع الأموال اللازمة بشدة في تلك البلدان. ومن الصناديق التي شرعت بها مبادرة الشمال والجنوب خلال هذه الفترة يذكر، على سبيل المثال، الصندوقان: ميندوزا (الأرجنتين) وإمبولسار (إكوادور).

ونتيجة لتلك التبرعات السخية، لم تكسب مبادرة الشمال والجنوب خبرة قيمة جدا فحسب وإنما تمكنت من تقديم تقارير وفيرة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك في تلك البلدان. وفي عام ١٩٩٩، قدمت المبادرة إلى البرنامج الإنمائي "المرحلة الأولى - استعراضات الجدوى" المتعلقة بالأرجنتين وإكوادور وبما وبوتسوانا وبيرو وفنزويلا وموزامبيق وناميبيا.

وفي مواصلة للجهود التي تبذلها مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب الرامية إلى إنشاء صناديق محلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع، حاولت مبادرة الشمال والجنوب ورابطة التنمية الاجتماعية، بالاقتران مع بنك باناميكس، وهو أكبر مصرف تجاري في المكسيك إنشاء "الصندوق الإنمائي للمشاريع الإنتاجية في المناطق الريفية في المكسيك". ويتمثل هدف هذا الصندوق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للقرويين في محافظتي أوكساكا وشيباس. وتم رصد مبلغ مليوني دولار لأغراض المساعدة التقنية والتدريب في

مجالي الإدارة والتسويق لصالح الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي سيوظف فيها الصندوق أمواله. بيد أن مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب لم تقصر نشاطها على أمريكا اللاتينية.

ففي عام ١٩٩٥، أنشئ صندوق التقدم في زمبابوي بمساعدة من مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب ومعهد سينيرغوس، وتواصل المبادرة والمعهد اشتراكهما في ذلك الصندوق لغاية الآن. وفي وقت لاحق، تلقى صندوق التقدم في زمبابوي تبرعا سخيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - زمبابوي. ويعتبر صندوق التقدم في زمبابوي شركة زمبابوية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع، وهو يعمل على توفير رأس مال سهمي ودعم إداري لصالح تنمية الأعمال التجارية المحلية. ومن شأن الاستثمار في صندوق التقدم في زمبابوي أن يساعد على التغلب على الاختلالات الاقتصادية الحادة عن طريق تسهيل نقل ملكية الأصول الإنتاجية إلى الإدارة والعمال المحليين.

وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، أوفدت مبادرة الشمال والجنوب أيضا بعثة إلى نيكاراغوا بدعوة من الأمم المتحدة للتعرف على كيفية تحقيق التنمية في أمريكا اللاتينية ولعرض خبرات المبادرة في مجال توفير رأس المال المحلي اللازم للمشاريع. وإضافة إلى ذلك، أوفدت مبادرة الشمال والجنوب بعثة أخرى إلى كولومبيا كانت كذلك بدعوة وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستطلعت المبادرة من وراء تلك البعثة جدوى إنشاء صندوق في كولومبيا لكنها تراجعت عن تلك الفكرة بسبب حرب العصابات المستمرة والاتجار بالمخدرات في ذلك البلد. وكان الغرض من تلك البعثتين التشجيع على إنشاء صناديق محلية لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع والتثقيف بفائدة صكوك الاستثمار التي يمكن أن تعزز التنمية، والدعوة إلى نشرها.

وحضر المدير التنفيذي لمبادرة الشمال والجنوب الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي عقدت في نيويورك في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لمناقشة دور البرنامج الإنمائي في تنمية القطاع الخاص في أفريقيا.

وتواصل مبادرة التنمية المشتركة بين الشمال والجنوب مهمتها اليوم في عام ٢٠٠٢. ولقد أدى العمل الدؤوب والخبرة التي اكتسبتها المبادرة إلى زيادة تكريس أنشطتها لصالح الجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية. وتتطلع المبادرة إلى مواصلة عملها بتوافق مع الأمم المتحدة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي تدخل مرحلة جديدة هي العقد الثاني من عمرها.

٥ - مؤسسة العمل الجماعي من أجل الوحدة العالمية* (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

(١) بيان استهلاكي

مؤسسة العمل الجماعي منظمة وطنية خاصة لا تستهدف الربح ليس لها أعضاء. وتهدف المؤسسة إلى دعم المنظمات والوكالات العاملة في المسائل المتعلقة بالتربية والتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بتزويدها بالخدمات الاستشارية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأدوات الوصول إلى شبكة الإنترنت، وموارد المعلومات.

وسائل إنجاز هذه الأهداف:

(أ) تعمل مؤسسة العمل الجماعي على نحو وثيق مع شبكة وسائط الإعلام التفاعلية للعمل الجماعي، وهي شركتنا الفرعية التي تستهدف الربح، لتوفير خدمات هامة في مجال الاتصالات وتقاسم المعلومات. وقبل عام ٢٠٠٠، كانت الشركة الفرعية التي تبغي الربح هي شركة مؤسسة العمل الجماعي للتكنولوجيا.

(ب) تقوم مؤسسة العمل الجماعي بإنشاء شبكات داخلية خاصة ذات مواصفات محددة للمنظمات التي لا تستهدف الربح والهيئات العالمية. ويشمل هذا العمل الدعم التقني ودعم العملاء.

(٢) المشاركة والحضور في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) في عام ١٩٩٦: الجلسة العامة ٤٣، ١٩٩٦/٧/٢٢؛ الجلسة العامة ٤٤، ١٩٩٦/٧/٢٢؛ الجلسة العامة ٤٩، ١٩٩٦/٧/٢٥؛ الجلسة العامة ٥٠، ١٩٩٦/٧/٢٥؛ الجلسة العامة ٥١، ١٩٩٦/٧/٢٦.

(ب) في عام ١٩٩٧: الجلسة العامة ٣٣، ١٩٩٧/٧/١٨؛ الجلسة العامة ٣٧، ١٩٩٧/٧/٢٢؛ الجلسة العامة ٤٢، ١٩٩٧/٧/٢٥.

(ج) في عام ١٩٩٨: الجلسة العامة الخامسة، ١٩٩٨/٥/٧؛ الجلسة العامة ٤٤، ١٩٩٨/٧/٢٨؛ الجلسة العامة ٤٥، ١٩٩٨/٧/٢٩؛ الجلسة العامة ٤٦، ١٩٩٨/٧/٣٠؛ الجلسة العامة ٤٧، ١٩٩٨/٧/٣١.

* يصدر هذا التقرير دون تحريره رسمياً.

(د) في عام ١٩٩٩: E/1999/INF/2/Add.2 حضرت يوم ١٩٩٩/٦/٢٣ وفي الفترة من ١٩٩٩/٧/٥ إلى ١٩٩٩/٧/٣٠؛

(هـ) في عام ٢٠٠٠: E/2000/INF/2/Add.3 حضرت في الفترة من ٢٠٠٠/١٠/١٨ إلى ٢٠٠٠/١١/٢٢.

(٣) التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

(أ) في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى نهاية عام ١٩٩٦، وزعت مؤسسة العمل الجماعي معلومات عن الأمم المتحدة متاحة على شبكة الإنترنت عن طريق شبكتها على الإنترنت المسماة TogetherNet. وتشمل هذه المعلومات جميع الوثائق المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بمسألة التنمية المستدامة، بدءاً بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما يشمل جميع المؤتمرات حتى مؤتمر الموئل الثاني المعقد في إستانبول في عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، التزمت المؤسسة بولاية لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في الفصل ٣٤ ثالثاً - المبادرات الخاصة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون، وبناء القدرات. (أ) إقامة شبكات دولية للمعلومات تربط بين الأنظمة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. كما نسقت مؤسسة العمل الجماعي بتكليف من الجمعية العامة الوثيقة A/49/668، البند ١٠٠، ثامن عشر: التعليم ونشر المعلومات.

(ب) وفي عام ١٩٩٦، قامت مؤسسة العمل الجماعي، بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، برعاية وبناء قاعدة بيانات أفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية. وتنتج قاعدة البيانات على نحو مشترك كل سنتين. وأنتجت نسخ من قاعدة البيانات في الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، وأخيراً في عام ٢٠٠٢.

ومشاركة المؤسسة في هذا المشروع الذي ينفذ كل سنتين تنبع من التزامها العميق بمفهوم تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الأفكار المشتركة. وقاعدة بيانات أفضل الممارسات، الفريدة في نوعها، لا تدون فقط الحلول المثبتة التي توضع من قبل السلطات المحلية، وقادة المجتمعات، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء في مجال المستوطنات البشرية، بل تقوم أيضاً بفهرسة تلك الحلول حسب المعايير المشتركة وأنماط الإبلاغ، حيث توحد هذه المعلومات الهامة في قاعدة بيانات قوية وارتباطية. وقاعدة

البيانات متاحة عن طريق أقراص حاسوبية مدمجة (CD-ROMs) متعددة الوسائط وعلى شبكة الإنترنت على الموقع www.bestpractices.org.

(ج) وما فتئت مؤسسة العمل الجماعي منذ عام ١٩٩٦ حتى اليوم، تعمل بوصفها عضوا نشطا في برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لأفضل الممارسات والقيادات المحلية. وتقدم المؤسسة مساهمات مالية سنوية للبرنامج لكفالة امتثاله لجدول أعمال القرن ٢١.

(د) وفي عام ١٩٩٧، وهبت المؤسسة مركز معلومات إنترنت لقسم المنظمات غير الحكومية بإدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، الموجود في مركز الأمم المتحدة لمعلومات المنظمات غير الحكومية.

(هـ) وتعمل المؤسسة مع مجموعة الـ ٧٧ منذ عام ١٩٩٣ حتى اليوم. وأنشأت المؤسسة شبكة حواسيب خدمة - حواسيب عميلة خاصة بمواصفات محددة داخل شبكتها، فأصبحت بذلك أداة الاتصالات الإلكترونية الوحيدة لمجموعة الـ ٧٧. ومكنت المجموعة بذلك من أن تكون لها شبكتها الواسعة الخاصة التي يمكن بها لأعضائها تبادل الملفات والوثائق من أجل العمل وإجراء البحوث، وتخزين المعلومات، والحصول على وثائق الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٩، طورت المنظمة هذا النظام لمجموعة الـ ٧٧ واستعاضت عنه بشبكة داخلية.

ومؤسسة العمل الجماعي تفخر بتمكنها من توفير اتصالات إلكترونية فعالة للمجموعة، مما يمكنها من مواكبة احتياجاتها المتزايدة في مجالي المعلومات والاتصالات.

(٤) الأنشطة الأخرى ذات الصلة

(١) الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة:

من خلال مشاريع مؤسسة العمل الجماعي لدعم المعلومات والنشر التي تقوم بها بالنيابة عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومن خلال قاعدة بيانات أفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية، فضلا عن دعم مجموعة الـ ٧٧ عن طريق مركز معلومات الإنترنت الذي وهبته لإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، تسهم المؤسسة في تنفيذ عدد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المتعلقة بمسائل التعليم،

وتيسير إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والإسهام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

(٢) وتجاوزت المساهمة المالية الأهلية التي قدمتها مؤسسة العمل الجماعي لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٦ مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. والمساهمات السنوية التي قدمتها المؤسسة بعد ذلك لمشروع المؤتمر، برنامج أفضل الممارسات والقيادات المحلية وقاعدة بيانات أفضل الممارسات، يبلغ مقدارها ٣٥.٠٠٠ دولار سنويا منذ عام ١٩٩٦ وإلى اليوم.
